بسم الله الرحمن الرحيم

تقرير مجلس الادارة
لعام ٢٠١٢م

تقرير مجلس الإدارة

المحتويات

م	البيـــان	رقم الصفحة
١	**كلمة معالي رئيس المجلس**	**٢**
٢	**كلمة الأمين العام**	**٥**
٣	**حوكمة الهيئة**	**٦**
	١/٣ الرؤية والرسالة.	٦
	٢/٣ الهيكل التنظيمي لإدارة الهيئة.	٧
	٣/٣ الهيكل التنظيمي للأمانة العامة.	٩
	٤/٣ اللجان الفنية وأعضائها.	١١
٤	**الخدمات والأعمال المنجزة خلال عام ٢٠١٢م**	**٢٣**
	أولاً: تطوير واعتماد المعايير القواعد المهنية	٢٣
	ثانياً: مراقبة جودة الأداء المهني	٢٦
	ثالثاً: التأهيل العلمي والمهني	٢٧
	رابعاً: خدمة أعضاء الهيئة والمجتمع	٣٠
	خامساً: البحوث والدراسات	٣٠
	سادساً: مجلة الهيئة	٣٠
	سابعاً: المشاركة في المؤتمرات والفعاليات المهنية	٣٠
	ثامناً: عقد المؤتمرات والمتلقيات المهنية	٣١
	تاسعاً: تطوير الكوادر الوطنية	٣١
	عاشراً: توفير الموارد البشرية والمادية للهيئة ووضع الأطر التنظيمية	٣٣
	حادي عشر: مكافآت وأتعاب أعضاء مجلس الإدارة	٣٥
	ثاني عشر: موارد الهيئة عن العام المالي ٢٠١٢م.	٣٥

١- كلمــة معالي الدكتور/ توفيق بن فوزان الربيعة

وزيـر التجــارة والصناعة

رئيس مجلس ادارة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين

بسم الله الرحمن الرحيم

الاخوة و الاخوات اعضاء الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،

لقد حظيت مهنة المحاسبة والمراجعة باهتمام الدولة رعاها الله منذ زمن طويل حتى توج هذا الاهتمام بإنشاء الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين ، كهيئة مهنية تعمل تحت إشراف وزارة التجارة و الصناعة للنهوض بمهنة المحاسبة والمراجعة وكل ما من شأنه تطوير هذه المهنة والارتقاء بمستواها، وإعطاء الفرصة للكفاءات الوطنية وتمكينها من أداء دورها في هذا الحقل الهام. ولقد خطت الهيئة منذ تأسيسها في العام ١٤١٢هـ وحتى الان وبرعاية حكومة خادم الحرمين الشريفين يحفظه الله، خطوات حثيثة لتحقيق الأغراض التى أنشئت من أجلها، وقطعت شوطاً بعيداً في توفير الإطار التنظيمي والتطبيقي لمهنة المحاسبة والمراجعة ؛ وتتمثل أهم ثمار هذه التجربة في الالتزام الجاد بالمعايير المهنية والأنظمة والتعليمات التى تحكم المهنة والتفاعل البناء بين المحاسبين القانونيين والأكاديميين وغيرهم من المنتسبين للمهنة، حتى أضحت الهيئة من الجهات المهنية الرائدة في العالم العربي وذلك بشهادات دولية مستقلة. وأود أن أشيد بجهود الاخوة من الاعضاء الاساسيين والأكاديميين من الجامعات السعودية و موظفي القطاع العام و القطاع الخاص ورجال الاعمال الذين شاركوا بفعالية في رسم خطط الهيئة وإعداد أنظمتها والإشراف على تنفيذ أعمالها، حيث حققت بفضل الله العديد من المنجزات والتي نفخر بها جميعا مما اكسبها سمعة طيبة داخل و خارج المملكة.

لقد بدأنا في عام ٢٠١٢ م في رسم سياسات التطوير للمهنة بعد مرور عشرون عام على انشائها و بادرنا بعقد ورشات العمل و اعتمد المجلس مبادرات للرقي بأعمال وأنشطة الهيئة حيث تم اعتماد الهيكل التنظيمي الجديد

و الوصف الوظيفي وسلم الرواتب و تحديث اللائحة المالية و الإدارية كما انه نقوم حاليا بعدد من المشاريع للحفاظ على ما تحقق من انجازات ولمواكبة التغيرات المحلية و الدولية حيث تعمل الهيئة الان على عدة مبادرات منها مشروع التحول للمعايير الدولية في المحاسبة والمراجعة و مشروع الايداع الالي الموحد للقوائم المالية و ادخال تعديلات على نظام المحاسبين القانونيين و تطوير اليات لتطوير عمل مكاتب المحاسبة و المراجعة وتنفيذ اختبار لقياس قدرات المحاسبين المتخرجين حديثا وإنشاء معهد متخصص للتدريب المحاسبي وتطوير برامج تدريبية وشهادات مهنية في تخصصات مكملة لمهنة المحاسبة و المراجعة.

وفي الختام أسال الله سبحانه وتعالي مزيد من التوفيق والسداد .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،،

٢- كلمة الأمين العام

الاخوة و الاخوات اعضاء الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،

يطيب لي ان اعرض بين يديكم تقرير مجلس ادارة الهيئة عن العام المالي المنتهي في ٢٠١٢ م. بفضل من الله سبحانه وتعالى ثم بدعم من حكومة خادم الحرمين الشريفين حفظه الله و رعاه وبعمل دووٴب من مجلس الادارة و اللجان الفنية المنبثقة منه و بمشاركة المهتمين بالمهنة من اعضاء هيئة التدريس بالجامعات والمعاهد السعودية والأجنبية والمحاسبين القانونيين والعاملين بالقطاع العام والخاص حققت خلال عام ٢٠١٢م ما خططت له من اصدار للمعايير وتدريب مهني ورقابة على أداء المحاسبين وعقد لاختبارات الزمالة و الذي عقد ولأول مرة باستخدام الحاسب الآلي. كما ان الهيئة ركزت على الاهتمام بالعمل المؤسسي للأمانة العامة فاقر المجلس اللوائح الادارية والمالية والهيكل الاداري والوصف الوظيفي لها. كما شرعت وبقوة في تنفيذ مشروع التحول للمعايير الدولية بما يتوافق مع ظروف وحاجة المملكة. كما ان عام ٢٠١٢م تميز بعمل استشراف للمستقبل وذلك بالعمل على مبادرات تطويرية للمهنة ومن ذلك ايجاد مركز وطني للإيداع الموحد للقوائم المالية والعمل على انشاء معهد للمحاسبة ليقوم بأداء العملية التدريبية بتخصصية ومهنية عالية ويقوم بتقديم الدورات والاستشارات واختبارات القياس وتقديم شهادات مهنية متخصصة مثل الزكاة والضريبة والتامين والمراجعة الشرعية ودبلومات في تخصصات ذات علاقة بالمهنة، كما ان العمل بداء في الحصول على مقترحات لتطوير اداء المحاسبين وتعديل نظام المحاسبين. وفي عام ٢٠١٢م عززت الهيئة من مشاركتها الخارجية وذلك بانضمامها الى مجموعات دولية محاسبية والانتظام في حضور الاجتماعات التي تعقدها المجالس الدولية المهنية وتقديم مقترحات ذات علاقة بالمهنة. وأننا لنؤكد لولا توفيق الله ثم جميع من شاركنا من اعضاء المجلس وأعضاء اللجان الفنية وأعضاء الهيئة والأكاديميين وموظفي القطاع الخاص والعام لما تحقق جزء من الاحلام.

وفي الختام أسال الله للجميع التوفيق والسداد وان يجعل عملنا خالصاً لوجهه

سبحانه وتعالى.

٣- حوكمة الهيئة

١/٣ الرؤية والرسالة

١/١/٣- رؤية الهيئة:

الريادة في خدمة المنتسبين والمستفيدين من مهنة المحاسبة والمراجعة في المملكة العربية السعودية والتواصل المهني الفاعل إقليميا وعالميا.

٢/١/٣- رسالة الهيئة:

تطوير مهنة المحاسبة والمراجعة وتحقيق المصلحة العامة للمجتمع، والارتقاء بمستوى مكاتب المحاسبة وتفعيل دور المحاسبين السعوديين بما يمكّنهم من القيام بواجباتهم بكفاءة وفعالية، والتفاعل مع الجهات التعليمية ومؤسسات القطاعين العام والخاص والجهات المهنية الإقليمية والدولية.

٢/٣ الهيكل التنظيمي لادارة الهيئة :

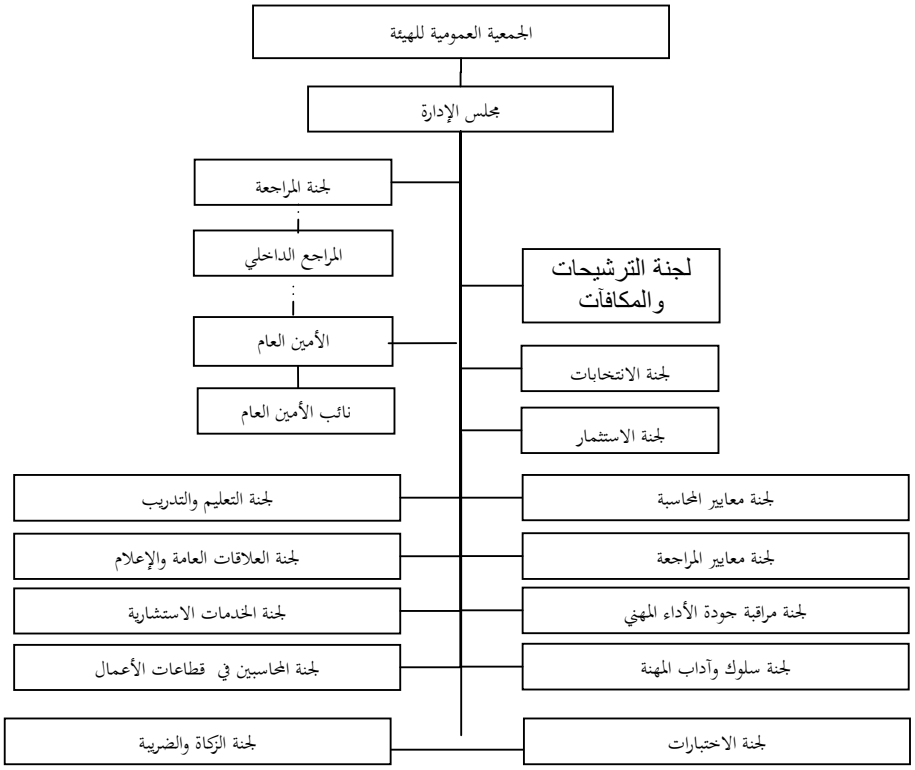

تتكون الهيئة من الجمعية العمومية ومجلس الإدارة واللجان الفنية والأمانة العامة ، وتتكون الجمعية العمومية للهيئة من الأعضاء الأساسيين. ويتكون مجلس الإدارة من خمسة عشر عضواً مشكل من وزير التجارة رئيسا وعضوية كل من :

- وكيل وزارة التجارة للتجارة.
- وكيل وزارة المالية للشئون المالية والحسابات، أو من يعينه وزير المالية.
- نائب رئيس ديوان المراقبة العامة، أو من يعينه رئيس الديوان.
- عضوين سعوديين من هيئة التدريس بقسم المحاسبة في جامعات المملكة يعينهما وزير التجارة بناء على ترشيح وزير التعليم العالي.
- ممثل لمجلس الغرف التجارية والصناعية يعينه وزير التجارة بترشيح من مجلس الغرف.

- عضو من مصلحة الزكاة والدخل.
- عضو من هيئة السوق المالية.
- ستة أعضاء من المحاسبين القانونيين السعوديين الممارسين للمهنة يتم انتخابهم من قبل الجمعية العمومية للهيئة لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة.

ويقوم مجلس الإدارة بتصريف شؤون الهيئة وممارسة الصلاحيات اللازمة لتحقيق أغراضها. ويقوم الآمين العام للهيئة بتنفيذ قرارات مجلس الإدارة ومتابعتها وممارسة صلاحيات الإدارة التنفيذية. كما تقوم اللجان الفنية بالهيئة بإعداد المعايير والقواعد العامة التي تنظم المهنة بما في ذلك وضع وتطوير معايير المحاسبة والمراجعة وقواعد سلوك وآداب المهنة وتنظيم برنامج الزمالة ومراقبة الأداء.

عضوية الهيئة :

تتكون عضوية الهيئة من أعضاء أساسيين وأعضاء منتسبين ، وذلك كما يلي :

١- الأعضاء الأساسيون وهم :

أ- كل من إجتاز إختبار زمالة الهيئة وتقدم بطلب لعضوية الهيئة.

ب- المحاسبين القانونيين المرخص لهم بمزاولة المهنة في المملكة وقت العمل بنظام المحاسبين القانونيين ، والذين حضروا الدورات التي عقدتها الهيئة لهم.

٢- الأعضاء المنتسبون :

وهم كل من حصل على درجة البكالوريوس في المحاسبة أو مايعادلها وتقدم بطلب لعضوية الهيئة.

٣/٣ الهيكل التنظيمي للأمانة العامة:

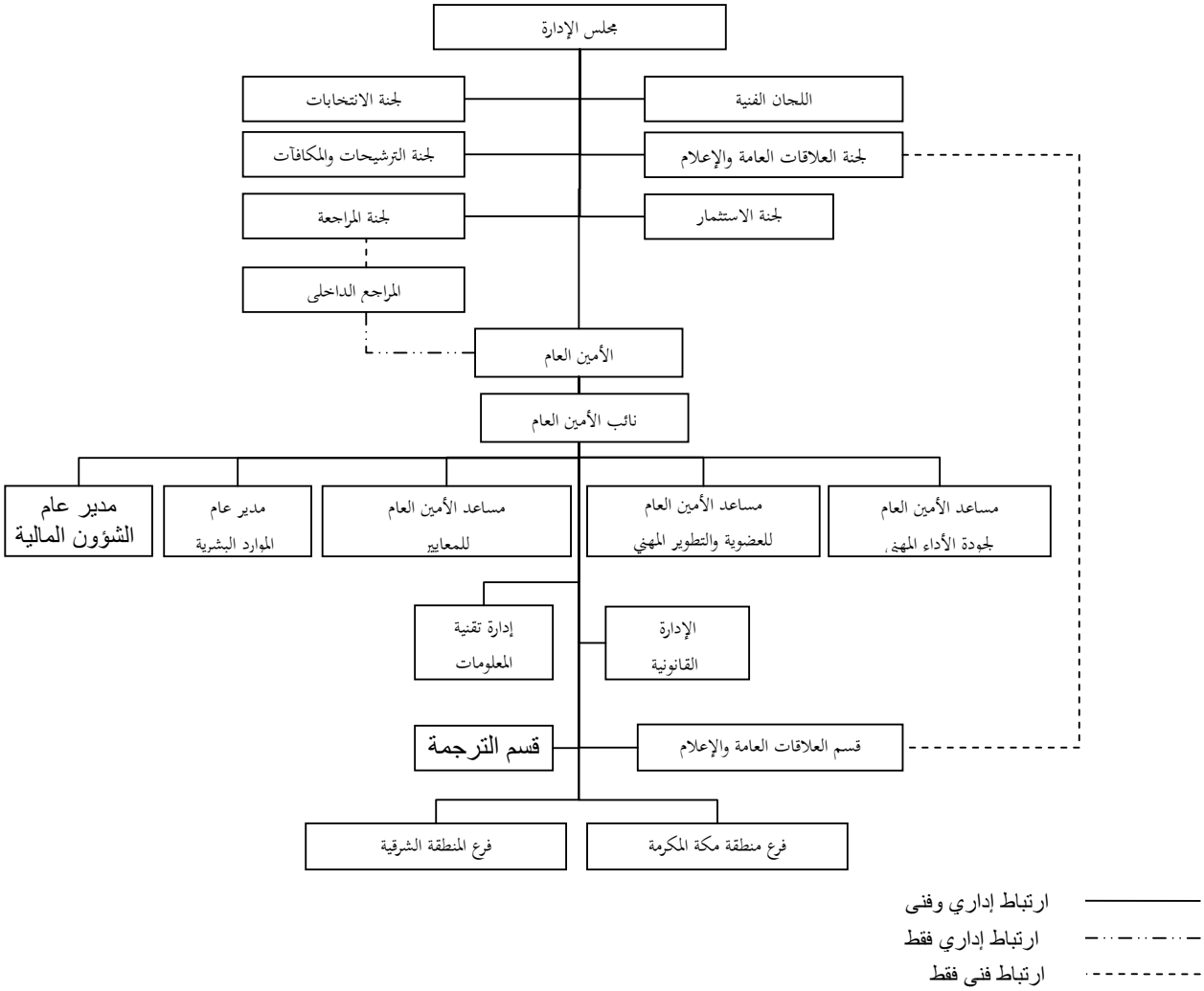

ويناط بالأمانة العامة ممثلاً بالأمين العامة تنفيذ قرارات مجلس الإدارة ومتابعتها وممارسة صلاحيات الإدارة التنفيذية وله على الأخص ما يلي :

١/٥ تعيين الموظفين اللازمين لحسن سير العمل بالهيئة وتحديد رواتبهم ومكافآتهم وفق اللائحة المالية والإدارية للهيئة أو ما يصدره المجلس من قرارات في هذا الشأن، وتحوير مسميات الوظائف وفقا لما تقتضيه حاجة العمل.

٢/٥ التعاقد مع الخبراء والمستشارين وبيوت الخبرة وغيرهم ، اللازمين لحسن سير عمل الهيئة وتحديد أتعابهم وفق ما يصدره المجلس من قرارات في هذا الشأن.

٣/٥ التعاون مع الجهات المختصة لتطوير أعمال الهيئة.

٤/٥ تمثيل الهيئة أمام الجهات الدولية والإقليمية والمحلية بالتنسيق مع رئيس المجلس.

٥/٥ التحضير لاجتماعات مجلس الإدارة وإعداد جدول أعماله وإعداد محاضر

الاجتماعات.

٦/٥ الصرف من الموازنة المعتمدة واتخاذ جميع الإجراءات المالية وفقا للوائح المقررة.

٧/٥ توجيه العمل في الهيئة والإشراف عليه من خلال اللوائح المعتمدة.

٨/٥ الاتصال بالجهات الحكومية والجامعات ومراكز البحوث والدراسات والمؤسسات المهنية المحلية والإقليمية والدولية المعنية بتطوير مهنة المحاسبة والمراجعة. من أجل التعاون وتبادل الخبرات والحضور المتبادل في مختلف أوجه النشاط.

٩/٥ إعداد الإجراءات التنفيذية لعمل اللجان ورفعها للمجلس لاعتمادها.

١٠/٥ الحق في أن يفوض بعض صلاحياته واختصاصاته إلى نائب الأمين العام.

٤/٣ اللجان الفنية وأعضائها

شكل مجلس الإدارة عدد (١٠) لجان فنية وذلك كالآتي :-

أولاً : لجنة معايير المحاسبة:

١- <u>الأهداف</u> :

إعداد وتطوير معايير المحاسبة للمنشآت على اختلاف أشكالها النظامية أو نشاطها بما يتفق مع نظام المحاسبين القانونيين وأهداف ومفاهيم المحاسبة المالية في المملكة ولائحة الإجراءات التنفيذية لإعداد معايير المحاسبة وتعديلها.

٢- <u>مهام اللجنة</u> :

يكون للجنة في سبيل تحقيق أهدافها – دون أن يكون في ذلك تحديدا لمهامها- ما يلي :

١/٢ إعداد مشروع معايير المحاسبة ونشرها ومناقشتها في ندوات عامة.

٢/٢ تفسير معايير المحاسبة المعتمدة من المجلس.

٣/٢ تكوين لجان فرعية من داخل اللجنة أو خارجها لممارسة المهام التي تحددها اللجنة في إطار اللوائح والإجراءات التي يعتمدها المجلس.

٤/٢ الاستعانة كلما دعت الحاجة بمستشارين من أعضاء اللجنة أو خارجها للقيام بدراسات متخصصة تساعد اللجنة على تنفيذ مهامها.

٥/٢ دراسة ما يتعلق بعمل اللجنة من استفسارات ترد الى الهيئة.

٣- تشكيل اللجنة:

تتشكل اللجنة من ثلاثة عشر عضواً من ذوى الاهتمام والاختصاص بمهنة المحاسبة والمراجعة، وأعضاء اللجنة في الدورة الخامسة الحالية هم :

١- أ. جهاد بن محمد العمري. ٢- أ. خالد محمد الخويطر. ٣- أ. محمد عبدالعزيز الشايع. ٤- د.علي عبدالله النودل. ٥- د.عبدالرحمن بن محمد الرزين. ٦- أ. عبدالعزيز سعود الشبيبي. ٧- أ. خليل ابراهيم السديس. ٨- د. عبدالملك عبدالله الحقيل. ٩- د. وليد محمد الشباني. ١٠- أ. سامي بن عبدالرحمن السحيباني. ١١- أ. عبدالله بن علي الخليفة. ١٢- أ. سعد محمد الهويمل. ١٣- أ. خالد علي عتين

ثانياً : لجنة معايير المراجعة:

١- <u>الأهـداف</u> :

إعداد وتطوير معايير المراجعة التي يتعين على المحاسب القانوني الالتزام بها عند مراجعة المنشآت على اختلاف أشكالها النظامية أو نشاطها الذي تباشره.

٢- <u>مهام اللجنة</u> :

يكون للجنة في سبيل تحقيق أهدافها – دون أن يكون في ذلك تحديدا لمهامها- ما يلي :

١/٢ إعداد مشروع معايير المراجعة .

٢/٢ تفسير معايير المراجعة المعتمدة من المجلس.

٣/٢ تكوين لجان فرعية من داخل اللجنة أو خارجها لممارسة المهام التي تحددها اللجنة في إطار اللوائح والإجراءات التي يعتمدها المجلس.

٤/٢ الاستعانة كلما دعت الحاجة بمستشارين من أعضاء اللجنة أو خارجها للقيام بدراسات متخصصة تساعد اللجنة على تنفيذ مهامها.

٥/٢ دراسة ما يتعلق بعمل اللجنة من استفسارات ترد الى الهيئة.

٣- تشكيل اللجنة:

تتشكل اللجنة من أحد عشر عضواً من ذوى الاهتمام والاختصاص بمهنة المحاسبة والمراجعة، وأعضاء اللجنة في الدورة الخامسة الحالية هم :

١- أ.د.عبدالرحمن بن ابراهيم الحميد. ٢- أ. سليمان بن عبدالله الخراشي. ٣- أ. عبدالله احمد سالم بالعمش. ٤- أ. فهد بن محمد ابراهيم الطعيمي. ٥- د. محمد عبدالله ال عباس. ٦- أ. احسان بن امان الله مخدوم. ٧- د. فؤاد بن احمد المبارك. ٨- أ. أحمد بن محمد بن عبدالله الشنيبر. ٩- د.عبدالرحمن بن محمد الخويطر. ١٠- أ. احمد عبدالله ال الشيخ. ١١- د. ناصر محمد السعدون

ثالثاً : لجنة مراقبة جودة الأداء المهني:

١- <u>الأهـداف</u> :

التأكـد مـن التـزام المحاسـبين القـانونيين بأحكـام النظـام ومعـايير المحاسـبة والمراجعة والمعايير والقواعد المهنية الصادرة عن الهيئة والتعليمات المهنية الأخرى الصادرة عن الجهات المختصة.

٢- <u>مهام اللجنة</u> :

يكون للجنة في سبيل تحقيق أهدافها – دون أن يكون في ذلك تحديدا لمهامها- ما يلي :

١/٢ إعـداد البرنـامج الـذي يكفـل تطـوير مسـتوى الأداء المهنـي للمحاسـب القانوني وعلى الأخص ما يلي :
- تحسين مستوى الأداء المهني.
- استمرارية الأداء المهني الجيد.
- زيادة الفعالية للخدمات المهنية.
- زيادة الثقة في الخدمات التي يقدمها المحاسب القانوني.

٢/٢ الإشراف على تنفيذ البرنامج وفقا للقواعد العامة المنظمة له التي يعتمدها المجلس.

٣/٢ دراسة الاقتراحات المتعلقة بتطوير الأداء المهني للمحاسبين القانونيين واتخاذ الإجراء الملائم حيالها.

٤/٢ التنسيق مع الجهات المهنية بغرض تطوير برامجها التدريبية بما يتلاءم ومتطلبات البرنامج.

٥/٢ تكوين لجان فرعية من داخل اللجنة أو خارجها لممارسة المهام التي تحددها اللجنة في إطار اللوائح والإجراءات التي يعتمدها المجلس.

٦/٢ الاستعانة كلما دعت الحاجة بمستشارين من أعضاء اللجنة أو خارجها للقيام بإعداد وتنفيذ البرنامج.

٧/٢ دراسة ما يتعلق بعمل اللجنة من استفسارات ترد الى الهيئة.

٣- <u>تشكيل اللجنة</u> :

تتشكل اللجنة من تسعة أعضاء من ذوى الاهتمام والاختصاص بمهنة المحاسبة والمراجعة، وأعضاء اللجنة في الدورة الخامسة الحالية هم :

١- د. جاسم شاهين الرميحي ٢- أ. عبدالعزيز بن عبدالرحمن السويلم ٣- أ. طارق عبدالرحمن السدحان ٤- أ. وليد عبد الله تميرك ٥- د. محمد سلطان السهلي ٦- د. عوض سلامة الرحيلي ٧- د. عبد الله علي المنيف ٨- أ. عبد العزيز صالح الفريح ٩- أ. عبدالملك محمد الخليفي.

رابعاً: لجنة سلوك وآداب المهنة:

١- <u>الأهـداف</u> :

تطـوير مسـتوى السـلوك المهنـي لأعضـاء الهيئـة بمـا يحقـق الارتقـاء بمهنـة المحاسبة والمراجعة والرفع من مستواها.

٢- <u>مهام اللجنة</u> :

يكون للجنة في سبيل تحقيق أهدافها – دون أن يكون في ذلك تحديدا لمهامها- ما يلي :

١/٢ إعداد قواعد سلوك وآداب المهنة ورفعها للمجلس لاعتمادها.

٢/٢ اقتراح التعديلات التي تراها ضرورية على القواعد.

٣/٢ تفسير القواعد المعتمدة من المجلس.

٤/٢ النظر في أي استفسارات تتعلق بمدى تطابق ممارسات أعضاء الهيئة مع القواعد وإعطاء الرأي.

٥/٢ التنسيق مع الجهات المهنية بغرض تطوير القواعد.

٦/٢ تكوين لجان فرعية من داخل اللجنة أو خارجها لممارسة المهام التي تحددها اللجنة في إطار اللوائح والإجراءات التي يعتمدها المجلس.

٧/٢ الاستعانة كلما دعت الحاجة بمستشارين من أعضاء اللجنة أو خارجها للقيام بإعداد القواعد.

٨/٢ دراسة ما يتعلق بعمل اللجنة من استفسارات ترد الى الهيئة.

٣– تشكيل اللجنة :

تتشكل اللجنة من تسعة أعضاء من ذوى الاهتمام والاختصاص بمهنة المحاسبة والمراجعة، وأعضاء اللجنة في الدورة الخامسة الحالية هم :

١- د. محمد عبدالعزيز الصالح ٢- د. فيصل سليم المحمادي ٣- د. سعد عبدالعزيز الموسى ٤- أ. خالد أحمد الوهيبي. ٥- أ. صالح محمد الثنيان. ٦- أ. بكر عبدالله أبو الخير. ٧- أ. أكرم محمد الروساء. ٨- أ. هشام أحمد الشلفان. ٩- أ. عطا حمد البيوك

خامساً: لجنة الاختبارات:

١- <u>الأهـداف</u> :

قياس كفاءة الأفراد الذين يرغبون في اجتياز زمالة الهيئة والبرامج التي تنظمها من حيث المعرفة النظرية والقدرة على تطبيقها بمهارة ومدى إدراك المسؤولية المهنية والصفات السلوكية التي يتعين على المحاسب القانوني التحلي بها.

٢- <u>مهام اللجنة</u> :

يكون للجنة في سبيل تحقيق أهدافها – دون أن يكون في ذلك تحديدا لمهامها- ما يلي :

١/٢ إعداد وتطوير القواعد العامة للاختبارات التي تكفل تطوير مستوى التعليم والتدريب المهني ذات العلاقة بمهنة المحاسبة والمراجعة على أن يتم اعتماد هذه القرارات وتعديلاتها من قبل المجلس.

٢/٢ الإشراف على وضع وتنفيذ الاختبارات.

٤/٢ دراسة الاقتراحات المتعلقة بتطوير الاختبارات واقتراح التوصيات اللازمة لتطويرها.

٥/٢ التنسيق مع الجهات التعليمية بغرض تطوير مناهجها بما يساهم في تطوير مهنة المحاسبة في المملكة وعلى وجه الخصوص ما يتعلق بمواد زمالة الهيئة.

٦/٢ تكوين لجان فرعية من داخل اللجنة أو خارجها لممارسة المهام التي تحددها اللجنة في إطار اللوائح والإجراءات التي يعتمدها المجلس.

٧/٢ الاستعانة كلما دعت الحاجة بمستشارين من أعضاء اللجنة أو خارجها للقيام بإعداد وتنفيذ الاختبارات.

٨/٢ دراسة ما يتعلق بعمل اللجنة من استفسارات ترد الى الهيئة.

٣– تشكيل اللجنة :

تتشكل اللجنة من ثمانية أعضاء من ذوى الاهتمام والاختصاص بمهنة المحاسبة والمراجعة، وأعضاء اللجنة في الدورة الخامسة الحالية هم :

١. أ.د. سعد صالح الرويتع. ٢- أ. علي محمد العنيزان ٣- أ. د. عبدالعال هاشم ابو خشبة. ٤- د. محمد سليمان العقيل. ٥- أ. راشد سعود الرشود ٦- أ. منير فهد السهلي. ٧- د. علي محمد المحيميد. ٨- أ. إبراهيم عبود باعشن

سادساً: لجنة التعليم والتدريب:

١- <u>الأهـداف</u> :

تطوير مستوى التعليم المهني بما يحقق الارتقاء بمهنة المحاسبة والمراجعة والرفع من مستواها.

٢- <u>مهام اللجنة</u> :

يكون للجنة في سبيل تحقيق أهدافها – دون أن يكون في ذلك تحديدا لمهامها- ما يلي :

١/٢ إعداد وتنفيذ وتطوير برامج التعليم والتدريب التي تكفل تطوير مستوى التعليم والتدريب المهني وعلى الأخص البرامج التالية :

- زمالة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين.
- الدورات الخاصة بالمحاسبين المرخصين قبل صدور النظام.
- دورات التعليم المستمر.
- دورات خاصة بمواضيع أو جهات معينة.

٢/٢ تنفيذ برامج التعليم والتدريب المعتمدة وذلك بالتعاون مع الجامعات والمعاهد المتخصصة ومكاتب المحاسبين القانونيين وفقا للضوابط التي تضعها اللجنة ويعتمدها المجلس.

٣/٢ دراسة الاقتراحات المتعلقة بتطوير برامج التعليم والتدريب واقتراح التوصيات اللازمة لتطويرها.

٤/٢ تحديد المتطلبات اللازمة لقبول الشهادات الأكاديمية والمهنية والمواضيع والبرامج والدورات المتخصصة لبرنامج الزمالة.

٥/٢ التنسيق مع الجهات التعليمية بغرض تطوير مناهجها بما يساهم في تطوير مهنة المحاسبة في المملكة وعلى وجه الخصوص ما يتعلق بمواد برنامج الزمالة.

٦/٢ إعداد القواعد التي تنظم تدريب أعضاء الهيئة لدى مكاتب المحاسبين القانونيين والجهات الحكومية والشركات والمؤسسات الفردية والإشراف على تدريبهم واعتمادها من المجلس.

٧/٢ تكوين لجان فرعية من داخل اللجنة أو خارجها لممارسة المهام التي تحددها اللجنة في إطار اللوائح والإجراءات التي يعتمدها المجلس.

٨/٢ الاستعانة كلما دعت الحاجة بمستشارين من أعضاء اللجنة أو خارجها

للقيام بإعداد وتنفيذ المواد التدريبية لبرنامج التعليم والتدريب.

٩/٢ دراسة ما يتعلق بعمل اللجنة من استفسارات ترد الى الهيئة.

٣- تشكيل اللجنة :

تتشكل اللجنة من ثمانية أعضاء من ذوى الاهتمام والاختصاص بمهنة المحاسبة والمراجعة، وأعضاء اللجنة في الدورة الخامسة الحالية هم :

١. د.خالد ابراهيم أباالخيل. ٢- أ.سعد صالح السبتي ٣- أ.عبدالله عبدالرحمن الحمودي ٤- أ.عبدالله عبد العزيز الحملي. ٥- د.عدنان عبدالله الملحم. ٦- أ. محمد صالح العبيلان ٧- د. ممدوح عبدالله باعويضان ٨- أ. عبدالله عبدالعزيز أبوعباة.

سابعاً: لجنة الخدمات الاستشارية:

١- الأهـداف :

تطوير مستوى الخدمات الاستشارية بما يحقق الارتقاء بالخدمات الاستشارية والرفع من مستواها.

٢- مهام واختصاصات اللجنة :

يكون للجنة في سبيل تحقيق أهدافها ـ دون أن يكون في ذلك تحديدا لمهامها ـ ما يلي :

١/٢ وضع الضوابط والإرشادات المنظمة للخدمات الاستشارية ورفعها للمجلس للاعتماد.

٢/٢ دراسة الأنظمة ، المعايير ، القرارات والإجراءات ذات الصلة بالخدمات الاستشارية التي تصدر عن الجهات الحكومية أو غيرها من الجهات ، ورفع ما يتم التوصل إليه من مقترحات إلى مجلس إدارة الهيئة.

٣/٢ توطيد أواصر الصلة مع الجهات المهنية المنظمة للخدمات الإستشارية خارج المملكة ، وتحديد مجالات الاهتمام المشتركة وتفعيلها.

٤/٢ تطوير أوجه التعاون بين المحاسبين القانونيين والمستشارين الإداريين والماليين وأعضاء هيئة التدريس بالجامعات وغيرهم من الأشخاص أو الجهات ذات الصلة بالخدمات الاستشارية. وحث الجهات ذات العلاقة بالخدمات الاستشارية على الاعتماد على الخدمات الاستشارية عند

دراسة وتقويم الأعمال التي يقومون بها.

٥/٢ التنسيق مع الجهات ذات العلاقة لتطوير برامج ومواد للخدمات الاستشارية ، والتنسيق مع الجهات المختصة لتطوير برامج التوظيف للطلاب الملتحقين بالخدمات الاستشارية.

٦/٢ توفير برامج التعليم المهني المستمر في مجال الخدمات الاستشارية ، وتطوير وسائل لتحسين المهارات الفنية للمستشارين من خلال تطوير كفاءاتهم ، مراقبة الأمور التي تؤثر في أعمال الخدمات الاستشارية مثل التقنية والأنظمة ، وتطوير إستراتيجيات لزيادة وعي الجمهور بأعمال الخدمات الاستشارية.

٧/٢ تكوين لجان فرعية من داخل اللجنة أو خارجها لممارسة المهام التي تحددها اللجنة في إطار اللوائح والإجراءات التي يعتمدها المجلس.

٨/٢ الاستعانة كلما دعت الحاجة بمستشارين من أعضاء اللجنة أو خارجها للقيام بدراسات متخصصة تساعد اللجنة على تنفيذ مهامها.

٩/٢ دراسة ما يتعلق بعمل اللجنة من استفسارات ترد إلى الهيئة.

٣- تشكيل اللجنة :

تتشكل اللجنة من ثمانية أعضاء من ذوى الاهتمام والاختصاص بمهنة المحاسبة والمراجعة، وأعضاء اللجنة في الدورة الثالثة الحالية هم :

١. أ. سعد قاسم آل قاسم. ٢- د. عبدالله بن حمد السلامة ٣- د. محمد بن حسن الحازمي ٤- أ. عبدالله بن علي الفراج. ٥- د. عبدالله بن قاسم يماني. ٦- أ. فهد بن عبدالله القاسم ٧- د. أحمد الزامل السليم ٨- أ. فيصل حمزة الصيرفي.

ثامناً: لجنة العلاقات العامة والإعلام:

١- <u>الأهـداف</u> :

العمل على تفاعل الهيئة وأعضائها مع المجتمع بغرض تعزيز الخدمات المهنية التي يقدمها المحاسبون القانونيون ، وتفاعل الهيئة مع أعضائها على نحو يجعل الهيئة تستجيب لمتطلباتهم وتساعدهم على التطور والاستفادة من قدراتهم وتجاوز الصعوبات التي قد تواجههم.

٢- <u>مهام واختصاصات اللجنة</u> :

يكون للجنة في سبيل تحقيق أهدافها ـ دون أن يكون في ذلك تحديدا لمهامها ـ ما يلي :

١/٢ دراسة وتقويم الأنظمة ، المعايير ، القرارات والإجراءات ذات الصلة بمهنة المحاسبة والمراجعة التي تصدر عن الجهات الحكومية أو غيرها من الجهات ، وتقديم التوصيات التي من شأنها تحقيق التنسيق والتكامل فيما بينها.

٢/٢ تطوير أوجه التعاون بين المحاسبين القانونيين والمجتمع وحثهم على الاعتماد على الخدمات المهنية عند دراسة وتقويم الأعمال.

٣/٢ توطيد أواصر الصلة مع الجهات المهنية المسئولة عن تنظيم المهنة خارج المملكة ، وتحديد مجالات الاهتمام المشتركة وتفعيلها.

٤/٢ توطيد أواصر الصلة بين الهيئة والجامعات ومراكز البحوث والدراسات والهيئات والجمعيات المحلية والإقليمية والدولية المعنية بتطوير مهنة المحاسبة والمراجعة ، من أجل التعاون وتبادل الخبرات والحضور المتبادل في مختلف أوجه النشاط.

٥/٢ العمل على إبراز الدور الذي تقوم به الهيئة للنهوض بمهنة المحاسبة والمراجعة وتحقيق المصلحة العامة للمجتمع ومكاتب المحاسبة والجهات التعليمية ورجال الأعمال على حد سواء، وذلك من خلال تفعيل الدور الإعلامي الذي تقوم به الهيئة عن طريق الصحف، والمجلات، والنشرات، والندوات والمؤتمرات وغير ذلك من وسائل الإعلام.

٦/٢ السعي لمساعدة أعضاء الهيئة خلال الفترات التي يواجهون فيها صعوبات مالية نتيجة للمرض ، الحوادث ونحو ذلك.

٧/٢ تكوين لجان فرعية من داخل اللجنة أو خارجها لممارسة المهام التي تحددها اللجنة في إطار اللوائح والإجراءات التي يعتمدها المجلس.

٨/٢ الاستعانة كلما دعت الحاجة بمستشارين من أعضاء اللجنة أو خارجها للقيام بدراسات متخصصة تساعد اللجنة على تنفيذ مهامها.

٩/٢ دراسة ما يتعلق بعمل اللجنة من استفسارات ترد إلى الهيئة.

٣- تشكيل اللجنة :

تتشكل اللجنة من عشرة أعضاء من ذوى الاهتمام والاختصاص بمهنة المحاسبة والمراجعة، وأعضاء اللجنة في الدورة الثالثة الحالية هم :

١- أ. سلمان بندر السديري. ٢- أ. اسعد بن صالح باسودان. ٣- أ. بدر بن إبراهيم السويلم. ٤- د. عبدالعزيز عبدالرحمن النصرالله. ٥- د. وليد عبدالعزيز العجلان. ٦- أ. عبدالعزيز بن عبدالرحمن الخنين. ٧- أ. ناصر الدين بن محمد السقا. ٨- أ. محمد عبدالمحسن العساف. ٩- أ. عبدالمجيد عبدالرحمن الفايز. ١٠- أ. رياض أحمد الثقفي.

تاسعاً: لجنة المحاسبين في قطاعات الأعمال:

١- الأهداف :

التواصل مع المحاسبين العاملين في قطاعات أخرى بخلاف مكاتب المحاسبة مثل القطاعات الصناعية، التجارية، الخدمية، التعليم، القطاع الحكومي، القطاع غير الهادف للربح بما يسهم في تطوير مستوى مزاولة العمل المحاسبي في تلك القطاعات وخدمة مهنة المحاسبة والمراجعة في المملكة بشكل عام.

٢- مهام واختصاصات اللجنة :

يكون للجنة في سبيل تحقيق أهدافها- دون أن يكون في ذلك تحديدا لمهامها - ما يلي :

١/٢ إعداد وتطوير إرشادات للممارسة المحاسبية السليمة.

٢/٢ متابعة الأنظمة والقرارات والإجراءات ذات الصلة بالعمل المحاسبي في القطاعات الصناعية، التجارية، الخدمية، التعليم، القطاع الحكومي، القطاع غير الهادف للربح وغيرها و التي تصدر عن الجهات الحكومية أو غيرها من الجهات ، ورفع ما يتم التوصل إليه من مقترحات بشأنها إلى مجلس إدارة الهيئة.

٣/٢ توطيد أواصر الصلة بين الهيئة و القطاعات التي يعمل بها المحاسبون بما يؤدي إلى الارتقاء بالعمل المحاسبي وبالمهنة بشكل عام.

٤/٢ توطيد أواصر الصلة مع الجهات واللجان المهنية المماثلة خارج المملكة ، وتحديد مجالات الاهتمام المشتركة وتفعيلها.

٥/٢ تطوير أوجه التعاون بين المحاسبين في القطاعات المختلفة بعضهم ببعض من جهة، وبينهم وبين المحاسبين القانونيين من جهة أخرى.

٦/٢ دراسة ما يتعلق بعمل اللجنة من استفسارات ترد إلى الهيئة.

على أن يكون للجنة حق تكوين لجان فرعية من داخل اللجنة أو خارجها لممارسة المهام التي تحددها اللجنة في إطار اللوائح والإجراءات التي يعتمدها المجلس والاستعانة كلما دعت الحاجة بمستشارين من أعضاء اللجنة أو خارجها للقيام بدراسات متخصصة تساعد اللجنة على تنفيذ مهامها.

٣- <u>تشكيل اللجنة</u> :

تتشكل اللجنة من أحد عشر عضوا من ذوى الاهتمام والاختصاص بالعمل المحاسبي ، وأعضاء اللجنة في الدورة الأولى الحالية هم :

١- أ. أسامة بن عبدالله الخريجي. ٢- أ. محمد بن صالح الدهام. ٣- أ. عمر بن محمد السقا. ٤- أ. أحمد بن محمد العبدالقادر. ٥- د. عبدالله بن حسن العبدالقادر. ٦- أ. مشعل بن فهد الربيع. ٧- أ. الوليد بن محمد الخويطر. ٨- أ. سعد بن عبدالرحمن الفايز. ٩- أ. بدر بن إبراهيم المحارب. ١٠- أ. عبداللطيف بن بندر العتيبي. ١١- أ. أحمد بن محمد الجغيمان

عاشراً: لجنة الزكاة والضريبة:

١- <u>الأهداف</u> :

الإسهام في تطوير خدمات الزكاة والضريبة بما يحقق الارتقاء بها والرفع من مستواها .

٢- <u>مهام اللجنة</u> :

يكون للجنة في سبيل تحقيق هدفها – دون أن يكون في ذلك تحديدا لمهامها- ما يلي :

١/٢ توفير الأنظمة واللوائح التنفيذية والفتاوى المطبقة من قبل المصلحة والإرشادات والأدلة والتعاميم والقرارات والمعلومات ذات الصلة بالزكاة والضريبة وإتاحتها للمستفيدين.

٢/٢ دراسة ما يحال للجنة من أنظمة ومعايير وقرارات وإجراءات وتعاميم ذات الصلة بالزكاة والضريبة التي تصدر عن الجهات الحكومية أو غيرها من الجهات وذلك وفقاً للإجراءات التي تعتمدها اللجنة.

٣/٢ توطيد أواصر الصلة مع الجهات المهنية المنظمة لخدمات الزكاة والضريبة داخل وخارج المملكة ورجال الأعمال وأساتذة الجامعات والمهتمين من أجل تحديد مجالات الاهتمام المشترك وتفعيلها وتطوير أوجه التعاون.

٤/٢ التنسيق مع الجهات ذات العلاقة بتطوير برامج ومواد لجذب الطلاب والطالبات لخدمات الزكاة والضريبة.

٥/٢ التنسيق مع الجهات واللجان المختصة لتطوير برامج التعليم المهني المستمر في مجال خدمات الزكاة والضريبة ، وتطوير وسائل تحسين المهارات الفنية للمنتمين لخدمات الزكاة والضريبة.

٦/٢ أية مهمة أخرى قد يرى المجلس تكليف اللجنة بها .

٣- تشكيل اللجنة :

تتشكل اللجنة من تسعة أعضاء من ذوى الاهتمام والاختصاص بمهنة المحاسبة والمراجعة والمراجعة، وأعضاء اللجنة في الدورة الأولى الحالية هم :

١- د. عبدالله منصور الغفيلي. ٢- د. صالح محمد الفوزان. ٣- د.ابراهيم عبدالمحسن الزكري. ٤- أ. علي محمد الكنهل. ٥- أ. فواز محمد الفواز. ٦- أ. منصور محمد المحيا. ٧- أ. فواز عبدالله العتيبي. ٨- أ. محمد عبدالعزيز العبيدي. ٩- أ. عبدالله سليمان المسند.

٤- الخدمات والأعمال المنجزة خلال عام ٢٠١٢م.

ملخص ما تم انجازه عن العام ١٤٣٣/ ١٤٣٤هـ (٢٠١٢م)

نص نظام المحاسبين القانونيين الصادر بالمرسوم الملكي الكريم رقم م/١٢ وتاريخ ١٤١٢/٥/١٣هـ في مادته التاسعة عشرة على إنشاء الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين وهى هيئة تعمل تحت إشراف وزارة التجارة والصناعة للنهوض بمهنة المحاسبة والمراجعة وكل ما من شأنه تطوير هذه المهنة والارتفاع بمستواها. ويقوم مجلس إدارة الهيئة وفقا لنص المادة الخامسة والعشرين من نظام المحاسبين القانونيين بتصريف شئونها وممارسة الصلاحيات اللازمة لتحقيق أغراضها ومنها:

- مراجعة وتطوير واعتماد معايير المحاسبة والمراجعة.
- القيام بالمراقبة الميدانية للتأكد من قيام المحاسبين القانونيين بتطبيق معايير المحاسبة والمراجعة والتقيد بأحكام نظام المحاسبين ولوائحه.
- وضع القواعد اللازمة لاختبار زمالة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين وتنظيم دورات التعليم المستمر.
- إعداد البحوث والدراسات وإصدار الدوريات والكتب والنشرات المتعلقة بالمحاسبة والمراجعة والمشاركة في الندوات واللجان المحلية والدولية المتعلقة بمهنة المحاسبة والمراجعة.

ويبين مايلي؛ ملخص ما تم انجازه في عام ١٤٣٣/ ١٤٣٤هـ (٢٠١٢م):

أولاً : تطوير واعتماد المعايير والقواعد المهنية :

١- مراجعة وتطوير معايير المحاسبة :

انجزت لجنة معايير المحاسبة خلال عام ٢٠١٢م عددا من المواضيع المعروضة عليها، واتخذت فيها عددا من القرارات ذات الصلة بأغراضها. وكان من أهم إنجازاتها ما يلي:

أ- إصدار رأي لجنة معايير المحاسبة حول "متطلبات إفصاح إضافية لخدمة مستخدمي القوائم المالية للشركات المساهمة"

ب- إصدار رأى لجنة معايير المحاسبة حول"المعالجة المحاسبية لمعاملات الملاك مع المنشأة".

ج- إصدار رأي لجنة معايير المحاسبة حول "المعالجة المحاسبية لعملية تحول المنشآت من شكل نظامي إلى شكل نظامي آخر".

د- إصدار رأى لجنة معايير المحاسبة حول " المعالجة المحاسبية فى دفاتر المنشأة المستثمرة لتوزيع الشركة المستثمر فيها أسهم منحة أو تحمل الشركة المستثمر فيها للأقساط الباقية من قيمة الأسهم".

هـ- إقرار آلية اعتماد المعايير الدولية باعتماد المعيار باللغة الإنجليزية مع إرفاق ملحق بالتعديلات التي تراها اللجنة ضرورية، والتفاوض مع مجلس معايير المحاسبة الدولية لإصدار ترجمة خاصة بالمملكة العربية السعودية.

و- إقرار ما توصلت إليه اللجنة التنفيذية بخصوص دراسات المجموعة الأولى من معايير المحاسبة الدولية التي تمثل المرحلة الأولى من مشروع التحول وهي كما يلي:

	المعيار أو التفسير الدولي	
١	إطار المفاهيم	Conceptual Framework
٢	عرض القوائم المالية	IAS 1 Presentation of Financial Statements
٣	قائمة التدفقات النقدية	IAS 7 Statement of Cash Flows
٤	السياسات المحاسبية، التغيرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء	IAS 8 Accounting Policies, Changes in Accounting Estimates and Errors
٥	الأحداث اللاحقة لفترة التقرير	IAS 10 Events After the Reporting Period
٦	الإفصاح عن ذوي العلاقة	IAS 24 Related Party Disclosures
٧	ربحية السهم	IAS 33 Earnings Per Share
٨	التقارير المالية الأولية	IAS 34 Interim Financial Reporting
٩	التقارير المالية الأولية والهبوط	IFRIC 10 - Interim Financial Reporting and Impairment
١٠	القطاعات التشغيلية	IFRS 8 Operating Segments
11	التوزيعات غير النقدية على الملاك	IFRIC 17 - Distributions of Non-cash Assets
12	موضوعات معيار التقارير المالية الدولي للمنشآت المتوسطة والصغيرة ذات العلاقة بالمجموعة الأولى	Subjects in the “IFRS for SMEs” that relate to the first group.

٢- مراجعة وتطوير معايير المراجعة :

انجزت لجنة معايير المراجعة خلال عام ٢٠١٢م عددا من المواضيع المعروضة عليها، وقد تركزت معظم النقاشات على تنفيذ مشروع التحول إلى معايير المراجعة الدولية. وكان من أهم إنجازاتها ما يلي:

أ- الرد على الاستفسارات الواردة بخصوص مسؤولية المحاسب القانوني عن المخالفات لنظام الشركات، حيث قررت اللجنة وجوب الالتزام بمتطلبات معيار التقارير الذي يوجب على المراجع أن يتحفظ في تقريره وفي فقرة مستقلة على المخالفات لنظام الشركات أو النظام الأساس التي ليس لها أثر ملحوظ على عدالة القوائم المالية.

ب- إقرار اعتماد المعايير الدولية كما هي مع إعداد ملحق بكل معيار يتضمن نص الفقرات المضافة أو المعدلة، مع إشارات واضحة للفقرات الملغاة، وشرح وافي لأساس الاستنتاجات التي تم التوصل إليها، وإشارات مرجعية دقيقة للفقرات المتأثرة بالتعديل، والتفاوض مع الاتحاد الدولي لإصدار ترجمة خاصة بالمملكة العربية السعودية.

ج- إقرار ما توصلت إليه اللجنة التنفيذية بخصوص دراسات المجموعة الأولى من معايير المراجعة الدولية التي تمثل المرحلة الأولى من مشروع التحول وهي كما يلي:

١	الأهداف العامة للمراجع المستقل عند أداء عملية المراجعة	ISA 200, Overall Objectives of the Independent Auditor and the Conduct of an Audit
٢	شروط التكليف بعملية المراجعة	ISA 210, Agreeing the Terms of Audit Engagements
٣	رقابة الجودة عند مراجعة القوائم المالية	ISA 220, Quality Control for an Audit of Financial Statements
٤	توثيق المراجعة	ISA 230, Audit Documentation
٥	مسئولية المراجع تجاه الغش عند مراجعة قوائم مالية	ISA 240, The Auditor's Responsibilities Relating to Fraud in an Audit of Financial Statements
٦	مراعاة القوانين واللوائح عند مراجعة قوائم مالية	ISA 250, Consideration of Laws and Regulations in an Audit of Financial Statements
٧	الاتصال بالمسئولين عن الحوكمة	ISA 260, Communication with Those Charged with Governance
٨	توصيل أوجه القصور في الرقابة الداخلية للإدارة والمسئولين عن الحوكمة	ISA 265, Communicating Deficiencies in Internal Control to Those Charged with Governance and Management

٣- قواعد سلوك وآداب المهنة :

انجزت لجنة سلوك وآداب المهنة عدة مهام وهي:-

- إستكمال دراسة تعديل وتطوير قواعد سلوك وآداب المهنة الصادرة بقرار مجلس إدارة الهيئة رقم ٣/٥ وتاريخ ١٤١٥/٤/٢٧هـ في ظل الاصدارات الدولية الحديثة.
- العمل على ترجمة و اصدار عدد من الاراء المهنية التي سبق وان صدرت من قبل جهات مهنية عالمية مثل المعهد الامريكي للمحاسبين القانونيين.

ثانياً : مراقبة جودة الأداء المهني :

لكي يتم تحقيق الفائدة المنشودة من صدور المعايير المهنية يتعين إيجاد الوسيلة الملائمة للتحقق من الالتزام بتنفيذها. ونظرا لما لهذا الجانب من أهمية بالغة خص نظام المحاسبين القانونيين في مادته التاسعة عشر الهيئة بصلاحية تطوير وتنفيذ برنامج مراقبة جودة الأداء المهني ، وأناط النظام بمجلس إدارة الهيئة وضع التنظيم الإداري المناسب اللازم لإدارة البرنامج. وقامت لجنة مراقبة جودة الاداء المهني بالعمل على هذا الجانب. ويبين ما يلي عرضاً لما تم القيام به من عمل لتحقيق هذا الهدف في عام ٢٠١٢م :

١- تزويد الهيئة ببيانات دورية عن مكاتب المحاسبة : (الفحص المكتبي)

يتعين على مكتب المحاسبة تزويد الهيئة ، خلال فترة لا تزيد عن (٩٠) يوما من تاريخ نهاية السنة المالية للمكتب، بالمعلومات والبيانات التي تمكن المسئولين عن تنفيذ البرنامج من متابعة نوعية الممارسة المهنية لمكتب المحاسبة وطبيعتها والتعرف بشكل أولي على مدى التزام المكتب بأحكام النظام ومعايير المحاسبة والمراجعة والمعايير والقواعد المهنية الصادرة عن. وقد تضمن القسم الثالث من برنامج مراقبة جودة الأداء المهني شرحا مفصلا لتلك المتطلبات.

وقد قامت لجنة مراقبة جودة الاداء المهني بدراسة البيانات السنوية المقدمة من المكاتب وذلك عن العام ٢٠١٠م وبعد النظر في تلك البيانات تبين وجود بعض الملاحظات، وتم رفع توصية عنها لمجلس إدارة الهيئة والذي بدوره قام باتخاذ عدد من القرارات في هذا الصدد.

٢- فحص الرقابة النوعية لمكاتب المحاسبة (الفحص الدوري) :

سبق للهيئة الاستعانة بالمعهد الامريكي للمحاسبين القانونيين عند اعداد ادلة الفحص وتنفيذه وعقد عدد من الدورات التدريبية للفاحصين؛ وشرعت الهيئة ممثلة في لجنة مراقبة جودة الاداء المهني في تنفيذ الفحص الدوري أو الميداني في عام ٢٠٠١م . ولقد تواصل تنفيذ

الفحص الدوري حيث أتمت الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين بتوفيق من الله عز وجل في عام ٢٠٠٧م الدورة الأولى من الفحص الدوري وذلك بفحص جميع مكاتب المحاسبة في المملكة التي تقوم بتقديم خدمة المراجعة، وشرعت في ذات العام بتنفيذ دورة جديدة من الفحص الدوري لمكاتب المحاسبة. ويبين الجدول ادناه ملخصاً بعدد المكاتب التي تم فحصها ميدانياً وفقا للعام.

ملخص بعدد المكاتب المفحوصة ميدانيا خلال الفترة ٢٠٠١م - ٢٠١٢م

العـــــــام												المجموع
٢٠٠١م	٢٠٠٢م	٢٠٠٣م	٢٠٠٤م	٢٠٠٥م	٢٠٠٦م	٢٠٠٧م(*)	٢٠٠٨م	٢٠٠٩م	٢٠١٠م	٢٠١١م	٢٠١٢	
٩	-	١٤	-	١٣	٥٤	٣٢	٥	٨	١١	٢٢	٢١	١٨٩

(*) تم في عام ٢٠٠٧م استكمال الدورة الأولى من الفحص الدوري والبدء بدورة جديدة من الفحص

وقامت لجنة مراقبة جودة الأداء المهني بتصنيف الملاحظات التي توصل لها الفحص الدوري بحسب درجة جسامتها، وقامت برفع توصياتها الى مجلس إدارة الهيئة والذي بدوره اتخذ عدد من القرارات في هذا الشأن.

ثالثاً : التأهيل العلمي والمهني :

نظراً لما للقوائم المالية ورأي مراجع الحسابات حيالها من أهمية بالغة، يتعين أن يكون المحاسب الذي يعد القوائم المالية واثقا من قدرته على إعداد تلك القوائم والتحقق من صحة المعلومات التي تحتويها ، كما يتعين أن يكون المراجع الخارجي لهذه القوائم واثقا من عدالة رأيه حيال تلك القوائم. ويتعذر تحقيق ذلك ما لم يكن معدو القوائم المالية ومراجعوها مؤهلين التأهيل العلمي والمهني الكافي الذي يمكنهم من فهم نشاط المنشأة واستيعاب ما تعنيه المعلومات المعروضة في هذه القوائم وتطبيق معايير المراجعة والمحاسبة بطريقة سليمة. وقد عنى نظام المحاسبين القانونيين بهذا الجانب حيث خص الهيئة في مادته التاسعة عشر بوضع القواعد اللازمة لامتحان الحصول على شهادة الزمالة ، وتنظيم دورات التعليم المستمر. وفيما يلي ملخصا للأعداد التي حضرت الدورات التدريبية :

١- إختبار زمالة الهيئة :

شرعت اللجنة فور اعتماد القواعد العامة لاختبار الزمالة ببناء قاعدة معلومات موسعة لأسئلة الاختبار وإجاباتها النموذجية ، وتقوم اللجنة بتطوير وتحديث تلك الأسئلة دورياً. وتم عقد (٣٦) إختباراً ، وتقدم لهذا الاختبار مايقارب ثلاثة آلاف ومائتين محاسبا ومحاسبة ،

وبلغ عدد الأفراد الحاصلين على زمالة الهيئة بنهاية الدورة (٢٠١٢/١م) (٤٢٧) محاسباً. علما انه ابتداءا من العام ٢٠١٢ تم عقد الاختبار باستخدام الحاسب الالي.

٢- الدورات التدريبية للإعداد لاختبار زمالة الهيئة :

تهدف هذه الدورات إلى تمكين المتدرب من الإلمام بالجوانب النظرية والعملية لمهنة المحاسبة والمراجعة والتدرب على تطبيقها بمهارة. وقد بدأ الإعداد لهذه الدورات بوضع الإطار العام للمواد التدريبية لدورات الإعداد لاختبار الزمالة من قبل لجنة التعليم والتدريب وتم اعتماده من مجلس الإدارة ، وفي ضوء تلك القواعد تم إعداد عدد من الحقائب التدريبية. وتغطي كل حقيبة تدريبية موضوعاً أو أكثر من المواضيع الرئيسة لأحد مواد اختبار زمالة الهيئة ، وتتضمن كل حقيبة عرضا لأهداف وعناصر الموضوع وشرحا وافيا لكل عنصر وربطه بالمعايير المهنية ذات العلاقة ومسائل وحالات تطبيقية. وقد بدأت الهيئة تنفيذ هذه الدورات منذ العام ١٩٩٥م ، وتقوم الهيئة دورياً باستطلاع رأي المشاركين في هذه الدورات من مدربين ومتدربين وتحليل مرئياتهم ومقترحاتهم. وقد حضر هذه الدورات (١٠٥٠٠) متدربا حتى نهاية عام ٢٠١٢م ، منهم (١٣٠٧) متدربا ومتدربه في عام ٢٠١١م. و (١١٧٨) متدربا ومتدربه في عام ٢٠١٢م كما أنجزت الهيئة تطوير كافة الحقائب التدريبية الخاصة بالدورات التدريبية للإعداد لاختبار الزمالة في العام ٢٠١١م .

٣- الدورات التدريبية المتخصصة :

تهدف هذه الدورات إلى تمكين المتدربين من الإلمام بالجوانب النظرية والعملية والمهنية لموضوع معين. وتستهدف الدورات كل من له اهتمام بمهنة المحاسبة والمراجعة في القطاع العام والخاص وبصفة خاصة من يعمل منهم في الجوانب ذات العلاقة بموضوع الدورة. ويتم تصميم الحقائب التدريبية لهذه الدورات وفق الاحتياجات الخاصة للدورة ؛ وشرعت الهيئة فى تنفيذ هذه الدورات بدءاً من عام ١٩٩٨م. وقد حضر هذه الدورات (١٠٤٨٩) متدرباً حتى نهاية عام ٢٠١٢م ، منهم (١٠٢١) متدربا في عام ٢٠١١م. و(١٤٧٨) متدربا في عام ٢٠١٢م .

٤- الدورات التدريبية الخاصة:

تم تنفيذ ١٠٣ دورة خاصة لعدد من الجهات الحكومية ومؤسسات القطاع الخاص ومكاتب المحاسبة وقد حضر هذه الدورات (٢٦١٥) متدرباً حتى نهاية عام ٢٠١٢م . منهم (٤٢٨)

متدرباً في عام ٢٠١١م ، (٢٣٠) متدرباً في عام ٢٠١٢م .

٥- التعليم المهني المستمر :

تنفيذاً لأحكام المادة (١/٢) من إجراءات عمل لجنة التعليم والتدريب والتي تقضي بأن من مهام اللجنة إعداد وتنفيذ وتطوير دورات التعليم المستمر ؛ أعدت الأمانة العامة مشروع القواعد المنظمة لبرنامج التعليم المهني المستمر، والذي تم التوصل إليه بعد دراسة مستفيضة للقواعد المعمول بها لدى كل من الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة والإتحاد الدولي للمحاسبين القانونيين. وبعرضها على مجلس إدارة الهيئة صدر عن المجلس قرار برقم ٢/٣ وتاريخ ١٤١٩/٩/١١هـ الموافق ١٩٩٨/١٢/٢٩م باعتماد هذه القواعد وأن يبدأ العمل بها إعتباراً من ١٩٩٩/١/١م. وبعد تطبيق البرنامج خلال السنوات الماضية، رأت لجنة التعليم والتدريب إدخال بعض التعديلات على القواعد المنظمة للتعليم المهني المستمر التي أظهرت التجربة العملية أهمية الأخذ بها. وتم اعتمادها بقرار من مجلس الإدارة رقم ٢/١٢ وتاريخ ١٤٢٨/٣/٢٧هـ الموافق ٢٠٠٨/٤/١٥م.

هذا ويتم احتساب نقاط التعليم المهني المستمر على أساس ثلاث نقاط لكل ساعة من التعليم المهني المستمر الرسمي، ونقطة واحدة لكل ساعة من التعليم المهني المستمر غير الرسمي. وتقوم لجنة التعليم والتدريب بالتحقق من الالتزام بمتطلبات برنامج التعليم المهني المستمر ؛ وقد أعدت برامج آلية لمتابعة مدى الالتزام. ولقد قامت لجنة التعليم و التدريب بمتابعة دقيقة لبرنامج التعليم المهني المستمر ومدى التزام المحاسبين القانونيين به وإحالة المخالفين للبرنامج للجنة التحقيق في مخالفات احكام نظام المحاسبين القانونيين لمجازاتهم على عدم الالتزام بساعات التعليم المهني المستمر. وقد بلغ عدد المطالبين بمتطلبات برنامج التعليم المهني المستمر لعام ٢٠١٢م من الأعضاء الأساسيين الممارسين ٢٠٩ عضوا.

رابعاً: خدمة أعضاء الهيئة والمجتمع :

يعتبر الوقوف من خلال المتابعة والبحث العلمي حول المتغيرات والاتجاهات الحديثة في المحاسبة والمراجعة وأساليبها بما فيها استخدام التقنية الحديثة في أعمال المحاسبة والمراجعة وتعميم هذه المعارف وكيفية ومدى استخداماتها وانعكاساتها على الأعضاء بشكل خاص وعلى المهنة بشكل عام من أهم الوسائل التي تساعد على تحقيق رسالة الهيئة.

خامساً: البحوث والدراسات :

يهدف هذا الجانب إلى تفاعل الهيئة مع اعضائها على نحو يجعل الهيئة تستجيب لمتطلباتهم وتساعدهم على التطور والاستفادة من قدراتهم وتجاوز الصعوبات التي قد تواجههم كما يهدف هذا الجانب الى تفاعل الهيئة واعضائها مع المجتمع بغرض تعزيز الخدمات المهنية التي تقدمها المحاسبون القانونيين ومنها مايلي:-

- اصدار معايير المحاسبة والمراجعة
- ترجمة الكتب والاصدارات المهنية مثال على
  - الاصدار المعنون بوضع قواعد فعالة للسلوك في المنشئات
  - الاصدار المعنون (تقويم نظم التكاليف في المنشئات وتحسينها.
  - الاصدار المعنون(تقويم وتحسين الحوكمة في المنشئات)

سادساً: مجلة الهيئة :

تصدر الهيئة مجلة دورية (ربعية) مهنية تعني بالمهنة وكل ما من شأنه تطوير هذه المهنة والارتفاع بمستواها. وقامت الهيئة بعدد من الخطوات منها :

- تضمين مجلة الهيئة جزء من مجلة معهد المحاسبين القانونيين بإنجلترا وويلز باللغة الانجليزية.
- عمل تقرير صحفي خاص بالأخبار الصحفية.

سابعاً: المشاركة في المؤتمرات والفعاليات المهنية

يشمل هذا الجانب على مشاركة الهيئة في المؤتمرات الفعاليات الاقليمية والدولية والتعاون مع الجهات الاخرى الاقليمية والدولي في كل ما من شانه النهوض بمهنة المحاسبة والمراجعة. والذي كان منها لهذا العام.

ـ الهيئة تشارك في اجتماعات مجموعة معدي معايير المحاسبة الآسيوية الإقيانوسية (AOSSG)

ثامناً: عقد المؤتمرات والملتقيات المهنية .

من منطلق التزام الهيئة بدورها في خدمة المجتمع المحلي بما يرفع من وعيه المهني والاقتصادي قامت الهيئة بعقد عدد من الملتقيات والذي تحدث فيها عدد من ذوي الاختبار وذوي الخبر ة.

- عقد ملتقى أهمية التخطيط المالي للأفراد (رجال) بمدينة الدمام.
- عقد ملتقى أهمية التخطيط المالي للأفراد بجامعة الأميرة نوره.

- عقد ثلاث لقاءات في الرياض والدمام وجدة لمناقشة مشروع المعايير المحاسبية للجهات الغير هادفة للربح
- عقد ورشة عمل بالتعاون مع وزارة الشؤون الإسلامية.
- عقد ورشة عمل حول تطوير الجوانب المحاسبية في المنظمات الغير هادفة للربح بالتعاون مع جامعة الملك سعود.

تاسعاً : تطوير الكوادر الوطنية :

في إطار الجهود التي تقوم بها الهيئة للنهوض بمهنة المحاسبة والمراجعة ، بصفة عامة ؛ وتطوير الكوادر الوطنية في مكاتب المحاسبة بصفة خاصة ، قامت الهيئة بدراسة شاملة لهذا الموضوع ، وتم عرض ماتم التوصل اليه من مقترحات في ندوة عامة عقدت بتاريخ ١٤٢٠/٦/٨هـ الموافق ١٩٩٩/٩/١٨م وتم رفع ما تم التوصل اليه من توصيات إلى مجلس إدارة الهيئة ، وصدر عن المجلس عددا من القرارات منها القرار رقم ٢/٢/٤ وتاريخ ١٤٢٠/٩/١٣هـ الموافق ١٩٩٩/١٢/٢١م القاضي بإلزام الموظفين الفنيين العاملين في مكاتب المحاسبة بإكمال ساعات التعليم المهني المستمر ، وفق ماهو محدد في البند (٤/٢) من القواعد المنظمة لبرنامج التعليم المهني المستمر المعتمدة بموجب قرار مجلس إدارة الهيئة رقم ٢/٣ وتاريخ ١٤١٩/٩/١١هـ الموافق ١٩٩٨/١٢/٢٩م ، وذلك إعتباراً من ١٤٢٠/٩/٢٤هـ الموافق ٢٠٠٠/١/١م ؛ وإلزام مكاتب المحاسبة بتيسير السبل للموظفين الفنيين لإكمال ساعات التعليم المستمر المشار اليها أعلاه.

كما إعتمد مجلس إدارة الهيئة بموجب قراره رقم ١/٢/٤ وتاريخ ١٤٢٠/٩/١٣هـ الموافق ١٩٩٩/١٢/٢١م نموذج عقد العمل بين مكاتب المحاسبة والموظفين الفنيين العاملين في هذه المكاتب ، وأوصى المجلس بموجب قراره رقم ٣/٢/٤ وتاريخ ١٤٢٠/٩/١٣هـ الموافق ١٩٩٩/١٢/٢١م بتعديل المادة العاشرة من اللائحة التنفيذية لنظام المحاسبين القانونيين وقد صدر قرار وزاري برقم ١٨٨٨ وتاريخ ١٤٢٠/١٠/٢٦هـ قضى بتعديل المادة المذكورة. ومن أبرز التعديلات التى شملها القرار الوزاري مايلي :

١- يجب على المحاسب القانوني المرخص له سواء كان فردا أو شركة مهنية توظيف نسبة من السعوديين من مجموع موظفيه الفنيين وفق ما يلي :

عـــدد الموظفيـــــن	النسبة
أ - من (٠١) موظف الى (٢٠) موظف	٢٠ %
ب- من (٢١) ،، الى (٣٠) ،،	٢٥ %
ج- مـــن (٣١) موظف فأكثـر	٣٠ %

ويراعى أن يتم تطبيق النسبة ما بين ٢٠% - ٣٠% بشكل تدريجي خلال مدة أقصاها ثلاث سنوات من تاريخ صدور القرار ، وألا تقل الزيادة السنوية عن ٣٠% من هذه النسبة .

	٢٠٠٩م	٢٠١٠م	٢٠١١م *

٢- تعد مكاتب المحاسبة التى يزيد عدد موظفيها عن عشرون موظفا خطة سنوية تبين تفصيلا للإجراءات التى سيقوم بها المكتب لتطوير الموظفين السعوديين الفنيين العاملين في المكتب ومن هذه الإجراءات :

أ - تيسير السبل للموظفين الفنيين السعوديين العاملين في مكتب المحاسبة للاستعداد للتقدم لاختبار زمالة الهيئة ؛ بما في ذلك إتاحة الفرصة لهم لحضور الدورات التدريبية التى تعقدها الهيئة لهذا الغرض.

ب- حث الموظفين الفنيين السعوديين العاملين في مكتب المحاسبة على حضور دورات التعليم المستمر واعتبار ذلك أساسا لترقيتهم داخل المكتب.

ج- وضع خطة زمنية لتطور الموظف السعودي داخل المكتب (مراجع ، مشرف ، مدير مراجعة ، شريك).

د- تقييم أداء الموظفين الفنيين دوريا ووضع برنامج زمني لتقوية نقاط الضعف التى تحتاج الى تطوير ومتابعة تنفيذ البرنامج وتقييمها دوريا.

هـ- إتاحة الفرصة للموظفين في المشاركة في اللجان المهنية المتخصصة.

٣- تسترشد مكاتب المحاسبة بنموذج عقد العمل بين مكاتب المحاسبة والموظفين الفنيين السعوديين المعتمد من الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين.

وتقوم الهيئة بمتابعة التحقق من الإلتزام بالمتطلبات النظامية المشار إليها أعلاه دورياً والرفع للجنة مراقبة جودة الأداء المهني بالنتائج لاتخاذ ما تراه مناسباً من قرارات.

وفي إطار الجهود التي تقوم بها الهيئة لتيسير السبل للكوادر السعودية المتخصصة للعمل في مكاتب المحاسبة والمراجعة، فقد دشنت الهيئة خلال العام ٢٠١٠م قاعدة بيانات على موقع الهيئة، يمكن للشباب السعودي من خريجي الجامعات في تخصص المحاسبة من خلالها تسجيل بياناتهم لتكون متاحة لمكاتب المحاسبة والمراجعة الراغبة في التوظيف.

وقد بلغت نسبة السعودة اجمالاً ٢١,٥% تقريبا لجميع مكاتب المحاسبة في ٢٠١١م ويبين الجدول التالي ملخص لنسب السعودة وفقا لفئات الوظائف في مكاتب المحاسبة عن عامي ٢٠٠٩م و ٢٠١٠م و ٢٠١١م:-

الفئــة	إجمالي الموظفين	نسبة السعوديين	إجمالي الموظفين	نسبة السعوديين	إجمالي الموظفين	نسبة السعوديين
شركاء	١٥٨	%٩٣	١٦٩	%٩٤,٤	١٣٩	%٩٤,٢
مدراء مراجعة	٤٠٨	%٦	٤١٧	%٤,٧	٣٨٣	%٥,٧٤
مشرفون	١٤٩	%١٣,٤	١٥١	%١٣,٢	١٤٢	%١٨,٣
مراجعون	١٠١٢	%٢٢,٨	١١٠٩	%٢٢	١٠٥٠	%٢٨
محاسبون	٣٨٢	%٤٢,١٤	٣١٤	%٤٦	٣٨٩	%٤٠,٣
آخرون	٢٧٣	%٢٥,٦	٣٩٤	%٣١,٨	٢٧٩	%٢٧,٦
المجموع	**٢٣٨٢**	**%٢٨**	**٢٤٥٤**	**%٢٧**	**٢٣٨٢**	**%٢١,٥**

* المعلومات السنوية لعام ٢٠١١م يلاحظ أن هناك مكاتب لم تدخل ضمن النسبة لعدم تقديمها البيانات اللازمة.

عاشراً : توفير الموارد البشرية والمادية للهيئة ووضع الأطر التنظيمية :

يعتبر تطوير الهيئة لأطرها التنظيمية وإمكاناتها المادية والبشرية والتقنية من أهم الأنشطة التي تمكن الهيئة من تحقيق أغراضها ، واستيعاب المستجدات في مهنة المحاسبة واحتياجات الأعضاء والتعامل معها بشكل فاعل، الأمر الذي يساعد على تطور المهنة ومواكبتها للمتغيرات المحيطة بها وتوسيع نطاق خدماتها. ونظرا لما لهذا الجانب من أهمية أناط نظام المحاسبين القانونيين بمجلس إدارة الهيئة في مادته الخامسة والعشرين إصدار اللوائح المالية والإدارية وإعداد النظام الداخلي للهيئة. وأن يكون للهيئة مواردها الذاتية المستقلة والتي تتكون من اشتراكات الأعضاء وما تقدمه الهيئة من خدمات، والإعانات والتبرعات التي يقرر المجلس قبولها.

وقد شرعت الهيئة فور بدء نشاطها ببناء الجهاز التنظيمي للهيئة بما في ذلك توفير الموارد البشرية والمالية ووضع الأنظمة واللوائح المنظمة لعملها. ويبين ما يلي عرضا للوائح والقواعد التي تم إصدارها :

- اللائحة الإدارية والمالية.
- الهيكل الإداري.
- الوصف الوظيفي والمهام الوظيفية.
- اللائحة التنفيذية لإعداد معايير المحاسبة.
- اللائحة التنفيذية لإعداد معايير المراجعة.
- إجراءات عمل لجنة معايير المحاسبة.
- إجراءات عمل لجنة معايير المراجعة.
- إجراءات عمل لجنة سلوك وآداب المهنة.
- إجراءات عمل لجنة مراقبة جودة الأداء المهني.
- إجراءات عمل لجنة التعليم والتدريب.
- إجراءات عمل لجنة الاختبارات.

- إجراءات عمل لجنة الخدمات الإستشارية.
- إجراءات عمل لجنة العلاقات العامة والإعلام.
- إجراءات عمل لجنة المحاسبين في قطاعات الاعمال.
- إجراءات عمل لجنة الزكاة والضريبة.
- القواعد العامة لاختبار زمالة الهيئة.
- الإطار العام للمواد التدريبية لاختبار الزمالة.
- الإطار العام للمواد التدريبية للمحاسبين القانونيين.
- النظام الداخلي للهيئة.
- الخطة الاستراتيجية للهيئة (١٩٩٨ ـ ٢٠٠٢م).
- الخطة الاستراتيجية للهيئة (٢٠٠٩ ـ ٢٠١٣م).

وأصدر مجلس إدارة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين خلال العام ٢٠١٠م قراره رقم ١/٢/٧ بتاريخ ١٤٣١/٤/٦هـ الموافق ٢٠١٠/٣/٢٢م المتضمن تعديل ضوابط عضوية الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين. حيث تضمن التعديل عددا من النقاط كان من أبرزها تخفيض المهلة الممنوحة لعدم سداد اشترك الأعضاء الأساسيين إلى سنتين وذلك لتعليق العضوية الأساسية وثلاث سنوات لإلغائها، وذلك رغبة من المجلس في الحد من تأخير سداد الاشتراكات المستحقة للهيئة.

واستشعارا بضرورة وأهمية التخطيط الاستراتيجي لمسيرة عمل الهيئة، عملت الهيئة على تنفيذ ما ورد في الخطة الإستراتيجية للهيئة للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٣م ، والتي سبق اعتمادها بموجب القرار رقم ٢/٧ في الاجتماع التاسع للدورة الخامسة المنعقد بتاريخ ١٤٣٠/٢/١٩هـ الموافق ٢٠٠٩/٢/١٤م. وفي ضوء نتائج الخطة الاستراتيجية للهيئة، عملت الهيئة على تطوير هيكلها الاداري تبعا لمتغيرات ومستجدات العمل ونمو أعمال الهيئة وتقدمها. حيث اعتمد مجلس ادارة الهيئة مشروع الهيكل التنظيمي الجديد للهيئة بموجب قراره رقم ٢/١٢ في اجتماعه السادس للدورة السادسة المنعقد بتاريخ ١٤٣١/١١/١٥هـ الموافق ٢٠١٠/١٠/٢٣م والمعد من قبل احد المكاتب الاستشارية المتخصصة. ويعمل المكتب الاستشاري حاليا على انهاء اعداد الادلة التنظيمية للهيئة.

هذا ويبلغ عدد الموظفين العاملين في الهيئة ما يقارب الـ (٤٤) موظفاً يعملون في مقر الهيئة الرئيسي في مدينة الرياض وفرعي الهيئة في مدينة جده ومدينة الدمام واللذان تم افتتاحهما بغرض تحقيق مزيد من التواصل مع اعضاء الهيئة.

حادي عشر : مكافآت وأتعاب أعضاء مجلس إدارة الهيئة :

بلغت مكافآت وأتعاب أعضاء مجلس إدارة الهيئة بالريال مايلي:

البيـــــــان	٢٠١١م			٢٠١٢م		
	المدفوع	المتنازل عنه	المجموع	المدفوع	المتنازل عنه	المجموع
المشاركة في اجتماعات المجلس	٢٧٠٠٠	٦٠٠٠	٣٣٠٠٠	١٦٧٩٥٠	٣٢٠٠٠	١٩٩٩٥٠
مشاركة الاعضاء في اللجان الفنية	٣٢٠٠٠	٣٠٠٠	٣٥٠٠٠	١١١٤٠	٥٠٠٠	١٦١٤٠
مشاركة الاعضاء في مهام اخرى	١٢٠٠٠	٠	١٢٠٠٠	٤٧٣١٩	٧١٠٠	٥٤٤١٩
المجموع	٧١٠٠٠	٩٠٠٠	٨٠٠٠٠	٢٢٦٤٠٩	٤٤١٠٠	٢٧٠٥٠٩

ثاني عشر : موارد الهيئة عن العام المالي ٢٠١٢م :

حيث أن الموارد المالية هي المحرك الرئيسي لأنشطة الهيئة ، فقد سعت الأمانة العامة ومن منطلق واجبها في هذا الشأن للعمل على توفير الايرادات اللازمة لتغطية نفقات الهيئة، حيث استمر الاقبال الكبير بفضل الله على النشاط التدريبي للهيئة في العام ٢٠١٢م وكذلك ازداد الاقبال على اختبار الزمالة وعلى شراء الحقائب التدريبية ومطبوعات الهيئة. كما تم طلب إعانة حكومية من وزارة المالية قوبلت بالإيجاب ، حيث تم دعم موارد الهيئة بمبلغ ٣ مليون ريال من وزارة المالية. وقد بلغ إجمالي موارد الهيئة لعام ٢٠١٢م مبلغ ٢٤,٣٧ مليون ريال ، كما بلغت مصاريفها لنفس الفترة ٢١,١٥ مليون ريال. وتبين القوائم المالية المرفقة عرضاً مفصلاً لإيرادات ومصروفات الهيئة ومركزها المالي وتدفقاتها النقدية. ويبين الجدول أدناه تطور ايرادات ومصروفات الهيئة للسنوات الثمانية الاخيرة.

السنة المالية	الايرادات	المصروفات	الفائض السنوي
٢٠٠٥م	٨,٧٤١,٨٥٦	٦,٨٢٤,٦٠٨	١,٩١٧,٢٤٨
٢٠٠٦م	٨,٧٦٢,٦٦٢	٨,٠٩٨,٤٥٠	٦٦٤,٢١٢
٢٠٠٧م	١٠,٤٣٢,٤٨٦	١٠,٢١٣,٤٩٣	٢١٨,٩٩٣
٢٠٠٨م	١٦,٣٢١,٢٧٨	١٠,٩٤٧,١٥٣	٥,٣٧٤,١٢٥
٢٠٠٩م	١٧,٩٦٤,٩٢٢	١٢,٩٤٩,٩٠٩	٥,٠١٥,٠١٣
٢٠١٠م	١٨,١٤٣,٦٠٤	١٣,٥٠٢,٢٨٧	٤,٦٤١,٣١٧
٢٠١١م	٢٩,٩٨٠,٠٠٠	١٦,٦٤٠,٠٠٠	١٣,٣٤٠,٠٠٠
٢٠١٢م	٢٤,٣٧٤,١٤٩	٢١,١٥٢,٦٤٦	٣,٢٢١,٥٠٣

وقد كان لدعم حكومة خادم الحرمين الشريفين يحفظه الله ، بعد توفيق الله سبحانه وتعالى، وللجهود المتميزة التى بذلها معالي رئيس وأعضاء مجلس الإدارة واللجان الفنية والأمانة العامة والمستشارين الذين تم التعاون معهم لإعداد المشاريع والبرامج المعتمدة ، تأثيراً مباشراً على إنجاز المشاريع والبرامج فى الوقت المناسب وبجودة عالية. كما ساهم عدد من ذوي الاهتمام والاختصاص فى تقديم مالديهم من ملاحظات حيال المشاريع التى أعدتها الهيئة، وساهمت عدد من الصحف المحلية بنشر ما صدر عن الهيئة من مشاريع ، ونشر عدد من المقالات ذات العلاقة بمهنة المحاسبة وإجراء

المقابلات مع عدد من المهتمين بمهنة المحاسبة الأمر الذى من شأنه الرفع من الوعي المحاسبي فى المجتمع. وتتقدم الهيئة بالشكر الجزيل لهم جميعا ولكل من ساهم فى العمل فى دعم الهيئة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ، ونرجو من الله العون والتوفيق والسداد.